

Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو - 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار تشوفو مونغو (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

((البند 3 أ))

البرنامج 22

اللاجئون الفلسطينيون

- 1 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في 22 أيار/مايو 2025، في البرنامج 22، اللاجئون الفلسطينيون، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 26)).

المناقشة

- 2 - أعربت العديد من الوفود عن امتنانها للعرض المفصل للخطة البرنامجية والعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على الرغم من الظروف الصعبة للغاية. وحجم عمل الأونروا ونطاقه الجغرافي خارج غزة والتزامها المستمر بتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين موضع تقدير. ورأت الوفود أن المساعدات يجب أن تتدفق دون عوائق في بيئة تضمن سلامة وأمن المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. وأعرب عن رأي مفاده أن توفير الخدمات



الرجاء إعادة استعمال الورق



الأساسية، بما في ذلك الغذاء في حالات الطوارئ والمياه والمأوى والرعاية الصحية الأولية والصرف الصحي والتعليم غير النظامي والدعم النفسي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين يجب أن يستمر وأن نظام المساعدة الإنسانية يجب ألا ينهار. وأدان أحد الوفود المحاولات الأخيرة لتفكيك عمليات الأونروا وأعرب عن قلقه إزاء القرار الذي اتخذته بعض الدول بتعليق التمويل. وحث الوفد نفسه تلك الدول على إعادة النظر في قرارها وطلب من الجهات المانحة الاستمرار في تمويل الأونروا، حيث إن حياة الناس في غزة لا تزال مرهونة بتوفير الدعم الأساسي.

3 - كما أكد وفد آخر من جديد استمرار دعمه للأونروا، حيث تعمل الأونروا كطوق نجاة إنساني في الحالات القصوى، كتلك التي تؤثر على غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. والدعوة إلى تقديم دعم أكبر مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، ليس فقط لأن احتياجات اللاجئين الفلسطينيين على الأرض قد بلغت مستويات قصوى، بل أيضا لأن الأونروا واجهت تهديدات وتحديات غير مسبوقة وغير مقبولة. وأشارت الوفود إلى أن مباني الوكالة ومرافق أخرى كانت أيضا هدفا لهجمات عسكرية، إلى جانب البنية التحتية المدنية الأخرى. ونظراً للقيود المفروضة على دخول المساعدات إلى غزة، فقد تم التأكيد على أن الكيانات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة تبقى الوحيدة القادرة على تجهيز ونقل وتوزيع المساعدات المادية إلى غزة مع الالتزام الصارم بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والاستقلالية والحياد. وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، كان إدماج المنظور الجنساني في برنامج العمل وأنشطته، ولا سيما في مجال مكافحة العنف الجنساني، موضع ترحيب.

4 - وأعربت الوفود أيضا عن التزامها ودعمها الكامل لمساهمة الوكالة في استقرار المنطقة والخدمات الأساسية التي تقدمها لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني. وتظل الأونروا وثيقة الصلة تماما إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي للاجئين الفلسطينيين. ولوحظ تركيز الوكالة على تطوير الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما يشمل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها في غزة لتحسين أوجه الكفاءة، بما في ذلك من خلال الخدمات المشتركة. ولكي تتجسد هذه الشراكات على أرض الواقع، ينبغي استئناف إدخال المساعدات إلى غزة بشكل كامل من أجل تمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من العمل بشكل مستقل ونزيه لإنقاذ الأرواح والحد من المعاناة والحفاظ على الكرامة بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. وفي سياق الاستعراض المستقل للآليات والإجراءات الرامية إلى ضمان التزام الأونروا بالحياد كمبدأ إنساني (تقرير كولونا)، أثنت الوفود على جهود الوكالة لتعزيز تدابير الحياد من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، ورحبت بنشر خطة عمل لتنفيذ تلك التوصيات. وتكريما لموظفي الأونروا الذين سقطوا منذ بداية النزاع، أعربت الوفود عن تعازيها لعائلات وزملاء الموظفين الشرفاء الذين فقدوا حياتهم خلال الهجمات.

5 - وفي الوقت الذي أعربت فيه عدة وفود عن دعمها غير المشروط والثابت للأونروا، تم التأكيد على أهمية الدعم السياسي والمالي لمساعدة الأونروا على الاضطلاع بولايتها. وأعربت الوفود أيضا عن قلقها البالغ إزاء الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يضّر بالجهود المبذولة ويهدّد بانهيار كامل للحالة الإنسانية في المنطقة. ووُجّهت دعوة لرفع الحصار الإنساني، حيث اعتُبر هذا الأخير انتهاكا جسيما للأحكام المتعلقة بالمدنيين في الأراضي المحتلة المنصوص عليها في اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. ولوحظ أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2024، أقرّ الكنيست مشروع قانون لحظر عمل الوكالة وإلغاء الحصانات والامتيازات من هيكل الأمم المتحدة. وأشارت الوفود إلى أن تلك القرارات تتعارض

مع قواعد القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولذلك فقد حثت الأطراف على التمسك بالقانون الدولي الإنساني من خلال حماية المدنيين وإتاحة الفرصة للأونروا للقيام بعملها الفريد في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. وبما أن هناك أيضا مسألة أمن الموظفين وسلامتهم الجسدية، فقد دعت الوفود إلى وقف سريع وغير مشروط لإطلاق النار في غزة، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين قسرا، وتوفير وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، وحماية موظفي المساعدات الإنسانية وإعادة إطلاق عملية سلام على الأساس القانوني الدولي المعترف به على نطاق واسع تضمن تلبية تطلعات اللاجئين الفلسطينيين وتمتعهم بحقوقهم المشروعة. وفيما يتعلق بتدمير مرافق الأمم المتحدة في غزة، طُلب تقديم معلومات مستكملة بشأن الأضرار التي لحقت بأصول الوكالة ومرافقها. كما طُلب توضيح بشأن ما إذا كانت الأونروا ستكون قادرة على تحقيق الخطة البرنامجية المقترحة، بما في ذلك الأهداف المتوقعة لعام 2026.

6 - وتكلم أحد الوفود من ناحية أخرى وطلب من لجنة البرنامج والتنسيق أن تستمع، على الرغم من عدم وجود دعم من اللجنة. ورأى الوفد أنه ليس من مهام الوكالة الترويج للكراهية والتورط في الإرهاب. ورأى الوفد أيضا أن مشكلة التسلل المنهجي للمنظمات الإرهابية إلى صفوف الأونروا مشكلة أساسية، ومع ذلك، لم تتخذ أي خطوات جوهريّة لمعالجة هذه المسألة. وأعرب الوفد نفسه عن خيبة أمله لأن الأمم المتحدة قررت عدم إجراء تحقيق. وجرى التشديد على أنه لا يجب أن يستمر بذل الجهود لدعم منظمة تعاني من الخلل الوظيفي واختراق الإرهاب لها. ويجب أن يتحول التركيز إلى دعم المنظمات الخاضعة للمساءلة والملتزمة عموما بالتنمية المنتجة. وأشار أيضا إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يضمن وصول دعمه إلى أولئك الذين يسعون بشكل عام لبناء مستقبل أفضل للاجئين الفلسطينيين، عوضا عن تمكين أولئك الذين يستغلون الجهود الإنسانية من أجل العنف. ولتحقيق هذه الغاية، أعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الوكالات التي لديها سجل حافل من الكفاءة والمساءلة.

الاستنتاجات والتوصيات

7 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة الثمانين للجمعية العامة.